

الأستاذ لحسين بن شيخ آث ملويا

# حَوْلَاتِ الْقَضَاءِ الْإِذْلِيِّ

(مِيعاد رفع دعوى الإبطال - عدم احترام الالتزامات الجنائية - نقل موظف  
- عدم مطابقة البناء - شروط الاستئجار تسييق - سقوط الخصومة -  
عقد إيجار تسخير حرر - المسئولية على أساس قطع المساواة أمام الأغنياء  
العامة - أهلية التقادسي - تنفيذ أشغال مطابقة البناء أو الهدم الجزئي أو  
الكلي - حرية التنقل - المسئولية الإدارية، الحادث المدرسي).

الجزء الأول



# الفَهْرَس

|   |   |
|---|---|
| 5 .....   | تَبِيَّهٌ.....<br>تَوْطِيَّةٌ.....  |
| 7 .....   | 1 - قَرَار مَجْلِس الدُّولَة في 09 جَانِفي 2014 (قَرَار فَرْدِي) - طَعْنٌ<br>بِالْإِبْطَالِ، مِيعَاد رَفْعِ دَعْوَى الإِبْطَالِ - اسْتِبعاد نَظَرِيَّة الْعِلْمِ<br>الْيَقِينِيِّ - الْمَقْرَرات الْمُتَخَذَّة مِنْ قَبْلِ هَيَّة جَمَاعِيَّة - الطَّعْنُ<br>مِنْ قَبْلِ الْفَيْرِ في مُقْرَرٍ فَرْدِيٍّ - تَبْلِيغٌ شَخْصِيٌّ - أَجَلٌ مَعْقُولٌ - |
| 11 .....  | تَوازُّنِ الْمَصَالِح - مَبْدَأ اسْتِقْرَارِ الْأَوْضَاعِ)  |
| 2 - قَرَار مَجْلِس الدُّولَة في 11 دِيْسَمْبَر 2014 (ضَرِيبَةٌ مُباشِرةٌ -<br>السَّبَبُ الْإِجْرَائِيُّ - عَدَم احْتِرَام الْإِلتَزَامَاتِ الْجِبَايِّيَّةِ - عَدَم<br>الْتَّصْرِيحِ بِالتَّوْقُفِ عَنِ النَّشَاطِ - مِيعَاد مُخَاصِّمَة قَرَارِ لَجْنة<br>الْطَّعْنِ لِلْدَّائِرَةِ - التَّزَامَاتِ الْمُسْتَأْنَفُ عَلَيْهِ فِي حَالَةِ التَّوْقُفِ عَنِ<br>النَّشَاطِ - وُجُوبِ مُطَابَقَةِ مَضْمُونِ الْطَّعْنِ لِلتَّظْلِيمِ   |   |
| 23 .....  | الْإِدَارِيِّ السَّابِقِ)   |
| 3 - قَرَار مَجْلِس الدُّولَة في 11 أَفْرِيل 2013 (وَظِيفَةٌ عَمُومِيَّةٌ -<br>نَقلٌ مُوْظَفٌ - النَّقلُ الْمُعْتَبَر كَعُوقَبَةٌ تَأْدِيبِيَّةٌ - ارْتِكَابِ<br>الْمُوْظَفِ لِجَرِيمَةٍ تَأْدِيبِيَّةٍ مِنَ الْدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ - النَّقلُ فِي إِطَارِ<br>حَرَكَةِ نَقلِ الْمُوْظَفِينِ - النَّقلُ بِسَبَبِ ضِرُورَةِ الْمَصَلْحَةِ - النُّطُقُ<br>بِإِبْطَالِ مُقْرَرِ النَّقلِ - عَدَمِ اسْتِشَارَةِ اللَّجْنةِ الْإِدَارِيَّةِ مُتَسَاوِيَّةِ<br>الْأَعْضَاءِ - عَدَمِ تَسْبِيبِ مُقْرَرِ النَّقلِ - النُّطُقُ بِإِعْادَةِ إِدْمَاجِ الْمُدَعَّى<br>فِي مَنْصِبِ عَمَلِهِ - الْطَّلَبُ الرَّامِي إِلَى التَّعْوِيْضِ - إِعْفَاءِ الْمُدَعَّى<br>عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَارِيفِ الْقَضَائِيَّةِ) |   |
| 39 .....  | 4 - قَرَار مَجْلِس الدُّولَة في 31 مَارْس 2011 (رُخْصَةِ بَنَاءِ -<br>الْطَّابِعِ الْجَزَائِيِّ لِوَاقِعَةِ عَدَمِ مُطَابَقَةِ الْبَنَاءِ لِرُخْصَةِ الْبَنَاءِ -<br>الْإِخْتِصَاصِ الْحَصْرِيِّ لِلْقَاضِيِّ الْجَزَائِيِّ - قَوَاعِدِ<br>الْإِخْتِصَاصِ مِنِ النَّظَامِ الْعَامِ)   |
| 51 .....  |   |

- 5 - قاضي الإستعجالات - تسييق مالي - شروط الإستعجال  
 تسييق - أن تكون دعوى الموضوع قد رفعت - أن يكون الدين  
 غير منازع فيه بجدية - إجراءات الإستعجال تسييق - بخصوص  
 عريضة المدعى - ميعاد رفع الدعوى - القاضي المختص -  
 التحقيق في الطلب - الجلسة العلنية - الأمر الصادر في الدعوى  
 وطرق الطعن فيه - الأمر الإستعجالي الفاصل في طلب  
 التسييق - طرق الطعن - التمكين من الدين برمتها - وجود  
 نزاع جدي أمام المحكمة).....57
- 6 - قرار مجلس الدولة في 19 أفريل 2012 (سقوط الخصومة  
 - بدأ حساب ميعاد سقوط الخصومة - على من يسري أجل  
 سقوط الخصومة ٥ - هل يقع سقوط الخصومة بقوة القانون ٥ -  
 آثار سقوط الخصومة - انقطاع سريان أجل سقوط  
 الخصومة).....89
- 7 - قرار مجلس الدولة في 08 جانفي 2015 (عقد إيجار تسيير  
 حر - القانون وأجب التطبيق - آثار انتهاء مدة الإيجار -  
 مدى مشروعيه قرار الولاية - الإحتكام إلى بنود العقد أو أيضاً  
 إلى دفتر الشروط).....97
- 8 - قرار مجلس الدولة في 19 مارس 2015 (المسؤولية على  
 أساس قطع المساواة أمام الأعباء العامة - المسؤولية الخطئية -  
 الخطأ وعدم المشروعيه - إثبات الخطأ - لا مجال لاعتراض  
 المسؤولية على أساس قطع المساواة أمام الأعباء العامة - عدم  
 جواز الجمع ما بين نوعين من المسؤولية - - تجاري غير  
 قار - إقامة سوق أسبوعي : وجوب صدور قرار عن الوالي -  
 استئناف سجل تجاري - استيفاء الشروط الإجرائية -  
 عناصر المسؤولية).....107
- 9 - قرار مجلس الدولة في 25 أفريل 2013 (مديرية الرئي -  
 أهلية التقاضي - المرسوم التنفيذي رقم 02 - 187 - الاستيلاء  
 أو التعدي - التغويض وتقديره).....109

|           |  |
|-----------|--|
| -         | 10 - قرار مجلس الدولة في 31 جانفي 2013 (رخصة بناء<br>أسانيد المستأنفة - عيب مخالفة القانون - عيب السبب<br>عيب الإيجراف بالسلطة - التمييز اشغال مطابقة البناء او<br>الهدم الجزئي أو الكلي - صلاحيات محكمة الجماع).....  |
| 137 ..... | 11 - قرار مجلس الدولة في 21 أكتوبر 2009 (حرية النقل<br>القانون الداخلي - المعاهدات الدولية - التصوّص القانونية<br>المطبقة - العيب الذي يكتنف قرار وزير الداخلية - النظام<br>العام - الجنسية الجزائرية).....  |
| 147 ..... | 12 - قرار مجلس الدولة في 24 فيفري 2011 (حادثة مدرسية<br>الأشخاص المسؤولين - أساس المسؤولية - ما يجب على الضبعية<br>إثباته - ماهية الضرر الذي يسأل عنه المعلم أو من في حكمه<br>كيفية التخلص من المسؤلية - حلول مسؤولية الدولة محل<br>مسؤولية المعلم أو المربّي - قواعد الاختصاص - الغاء المادة 135<br>من القانون المدني - الأشخاص المسؤولين - الأشخاص<br>الخاضعين للرقابة - الضرر الذي يسأل عنه المكلف بالرقابة -   |
|           | ـ كيفية التخلص من المسؤلية - عدم حلول مسؤولية الدولة<br>محل مسؤولية المعلم والمربّي - بخصوص الواقع - بخصوص<br>الإجراءات - بخصوص تحديد المسؤول عن الحادث - بشأن<br>تقدير التعويض - استبعاد مسؤولية التعاقدية عن الحوادث<br>المدرسية - بخصوص مسؤولية الدولة - المنشور الوزاري لوزير<br>التربية - المادة 135 من القانون المدني - المادة 134 من القانون<br>المدني - قرار وزير التربية المؤرخ في 03 أوت 1999 - الخلط<br>ما بين قواعد المسؤولية وقواعد التمثيل أمام القضاء)..... |
| 159 ..... | ـ كتب للمؤلف.....  |
| 185 ..... |  |
| 189 ..... | - الفهرس.....  |

تكتسي مقررات مجلس الدولة (القرارات والأوامر) أهمية قصوى في توحيد الإختهاد القضائي للجهات القضائية الإدارية من محاكم إدارية، سواءً فصلت في الاستئجال أو في الموضوع، وكذا في توحيد نظرية مجلس الدولة نفسه بشأن مسألة من مسائل القانون الإداري وأيضاً بشأن التراجع عن اختهاد قضائي سابق، بواسطة المقررات الصادرة عن غرفه المجتمعية، كما يساهم التغليق على تلك المقررات في التعريف بها وتشميذها، وكذا في إبداء إمكانية وجود حل آخر والذي بإمكان مجلس الدولة أن يفكّر مستقبلاً في الإفتداء به، خاصة وأنه وعلى خلاف القاضي الإداري والذي قد لا يكون له من الوقت ما يسمح له بالتعتمد في مسألة ما بما يجعله يتنظر فيها من جميع الزوايا ولنiss بأقل من ذلك، فإنَّ رجل الفقه أو المُعلق على مقرر مجلس الدولة لدنيه من الوقت ما يمكّنه من النظر في مسألة ما بكل هدوء وتأصيرة، بعيداً عن أي اعتبار مهما يكن نوعه.